اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 86

5-11 سبتمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد: انتظروا مفاجآت تنموية واقتصادية في الإمارات

أعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، عن سعادته بانجاز مشروع مترو دبي الحضاري العملاق . وطمأن سموه الصحافيين الذين رافقوه خلال تدشينه، مرحلة التشغيل الرسمي للخط الأخضر في المترو، بأن "دولتنا بخير، وشعبها بخير، وانتظروا مفاجآت على الصعيد التنموي والاقتصادي في الإمارات" . واعتبر سموه إنجاز المشروع في موعده رغم الأزمة المالية العالمية، "من أكبر التحديات". وأكد سموه "أن التحدي الذي واجهه الجيل الأول، هو سبب ما نحن عليه اليوم، فنحن تعلمنا التحدي ونحن أهل له، ولولا الأزمات ما ولد النجاح" . وأشار سموه إلى تجاوز دولة الإمارات الصعاب، والفترات العصيبة، بالمزيد من الصبر والإنجازات الحضارية، وقال إنه "لن يتم تأجيل أي من المشاريع الصحية والتربوية والإسكانية، لأنها تمس حياة واستقرار المواطنين وسعادتهم" . وقال سموه إن افتتاح المرحلة الثانية من مشروع مترو دبي في موعده المحدد هو بمثابة تحدٍ والتزام قوي من قبل حكومة دبي بإنجاز كافة المشاريع الأساسية التي كانت بدأتها قبل الأزمة المالية التي ضربت العالم في 2008 . وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لمجموعة محدودة من الصحافيين، إن تدشين هذا المشروع العملاق الذي يعزز من البنية الأساسية المتطورة لإمارة دبي هو بمثابة رسالة واضحة للعالم بأننا ماضون في خططنا الهادفة إلى الارتقاء بمكونات الاقتصاد الوطني، بما يحقق أعلى درجات الرفاهية لشعبنا الذي هو الهدف في كل مشاريعنا وبرامجنا التنموية. وشدد سموه على أن دبي ستواصل إطلاق المشاريع في قطاعات محددة لتحقيق التنمية المستدامة، محدداً سموه تلك المشاريع بقطاعات الصحة والتعليم وإسكان المواطنين . وقال إن تلك القطاعات أولتها الحكومة أهمية خاصة في السابق وهي ملتزمة بها في الحاضر والمستقبل. ولفت سموه إلى أن المستقبل يحمل الكثير من بشائر الخير للجميع، مؤكداً أن دبي تمضي بخطى ثابتة نحو مرحلة جديدة على الرغم من الصعوبات التي تواجه العديد من الدول الصناعية في العالم، موضحاً أن القوى الاقتصادية في العالم آخذة بالتغير، وأن دبي ودولة الإمارات بشكل عام تتعامل بإيجابية مع هذا التغير في إشارة إلى النمو الذي تحققه اقتصادات دول آسيا . كما شدد سموه على أن أزمة المال العالمية وتبعاتها على الاقتصادات الإقليمية، بما فيها الإمارات، أعطتنا حافزاً أكبر على بذل المزيد من الجهد والعمل المتواصل، واصفاً سموه الأزمات بأنها تخلق التحديات وتوجد الفرص وتعزز الإبداع وهو أمر تواكبه دولة الإمارات التي تمتلك من الإمكانات القيادية والبشرية والمالية ما يؤهلها لاحتلال مركز متقدم جداً على المستوى العالمي وهو ما ستثبته الأيام والسنوات المقبلة . وكان سموه افتتح التشغيل الرسمي للخط الأخضر في مترو ويتكون من 18 محطة وافتتح 16 منها.

المصدر: : الخليج

الدولية

تراجع العجز التجاري الأمريكي في يوليو إلى 44.8 مليار دولار
صفحة 02 ◄

أوباما يواجه "أزمة" وظائف بخطة تكلفتها 447 مليار دولار
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الثماني ترفع دعمها المالي للربيع العربي إلى 38 مليار دولار
صفحة 03 ◄

عجز ميزان المدفوعات المصري 9.2 مليار دولار في 2010-2011
صفحة 03 ◄

المحلية

الإكونومست: نمو اقتصاد الإمارات 5.2٪ بين 2012-2015
صفحة 04 ◄

أرباح المصارف الإسلامية في الدولة2 تنمو 29% إلى 1,6 مليار درهم
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي

الضرائب غير المباشرة
صفحة 05 ◄

تراجع العجز التجاري الأمريكي في يوليو إلى 44.8 مليار دولار

أظهر تقرير حكومي أن العجز التجاري الأمريكي تقلص بصورة فاقت التوقعات في يوليو تموز إذ ساعد طلب قوي من أمريكا اللاتينية في زيادة الصادرات إلى مستوى قياسي جديد فيما تراجعت الواردات قليلا. وبلغ إجمالي العجز 44.8 مليار دولار بنسبة تقل 13.1 في المائة عن يونيو حزيران وأقل كثيرا من متوسط أراء محللين في استطلاع جرى قبل التقرير والذي بلغ 51 مليونا. وهذا أكبر تراجع يشهده العجز بالنسبة المئوية على أساس شهري منذ فبراير شباط 2009. وارتفعت الصادرات الأمريكية 3.6 بالمائة إلى مستوى قياسي بلغ 178 مليار دولار بفعل مستوى صادرات غير مسبوق لدول في أمريكا الجنوبية والوسطى وارتفاع الطلب من الصين ومنتجين رئيسيين للنفط. كما بلغت الصادرات ارتفاعا قياسيا جديدا في البضائع والخدمات فضلا عن السلع الرأسمالية والسيارات.

المصدر: : رويترز

التضخم الصيني يتراجع في أغسطس عن أعلى مستوياته في 3 سنوات

تراجع معدل التضخم بالصين خلال شهر أغسطس عن أعلى مستوياته في ثلاث سنوات مما يزيد من التوقعات بأن ضغوط الأسعار توشك على الانحسار بعد أن بلغت ذروتها. وانخفض معدل التضخم إلى 6.2 في المائة في أغسطس من 6.5 في المائة في الشهر السابق لكنه ما زال أعلى كثيرا عن المعدل الذي تستهدفه الحكومة وهو أربعة في المائة. وربما يدفع انحسار التضخم البنك المركزي الصيني للتوقف عن اتخاذ مزيد من الإجراءات لتشديد سياسته النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي العالمي وان كان من المستبعد أن ييسر هذه السياسات. وأشاع تراجع التضخم جوا من الارتياح بين المستثمرين القلقين من ضغوط الأسعار في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وجاء تراجع التضخم في أغسطس متماشيا مع توقعات الاقتصاديين الذين يرون أن التضخم بالصين بلغ ذروته بالفعل.

المصدر: : رويترز

أوباما يواجه "أزمة" وظائف بخطة تكلفتها 447 مليار دولار

اقترح الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطة تتكلف 447 مليار دولار وتتضمن تخفيضات ضريبية وإنفاقا جديدا لإنعاش سوق العمل الراكدة لكنه يواجه معركة مع الجمهوريين لاستعادة ثقة الأمريكيين في قيادته للاقتصاد. ومع تدني شعبيته وبلوغ معدل البطالة 9.1 في المائة دعا أوباما إلى التحرك السريع حيال مجموعة واسعة من المقترحات قدمها قبل 14 شهرا فقط من انتخابات الرئاسة الأمريكية التي ستحدد ما إذا كان سيتم اختياره لفترة ثانية. وفي نبرة مفعمة بالحماس أمام جلسة مشتركة نادرة لمجلسي الكونجرس يوم الخميس قال أوباما "عليكم أن تمرروا خطة الوظائف هذه على الفور." وأضاف في كلمته التي نقلتها شاشات التلفزيون "السؤال هو.. هل يمكننا في مواجهة أزمة وطنية مستمرة أن نوقف السيرك السياسي وننفذ بالفعل شيئا لدعم الاقتصاد" في تلميح للجمهوريين الذين يعارضون دوما مبادراته. وقال أوباما إن خطته الجديدة ستخفض الضرائب على العمال ورجال الإعمال وستوظف أعدادا أكبر في مجالي الإنشاءات والتعليم من خلال مشروعات للبنية التحتية. ومن المتوقع مع تزايد المخاوف من حدوث ركود أمريكي جديد وتأزم الاقتصاد العالمي على نحو أكبر أن يحث وزراء مالية مجموعة السبع الذين سيجتمعون في فرنسا يوم الجمعة الدول التي يمكنها أن تفعل المزيد من أجل تحفيز النمو الاقتصادي على اتخاذ إجراءات في هذا السبيل. وقال وزير الخزانة الأمريكي تيم جايتنر يوم الخميس إن الجهود الرامية لتوفير فرص عمل بالسوق الأمريكية يمكن أن تساعد الاقتصاد العالمي على استعادة وتيرة التحرك السريع. وتشير تقديرات عدد من الاقتصاديين إلى أن خطة الوظائف التي اقترحها أوباما يمكن في حالة إقرارها أن تزيد النمو الاقتصادي الأمريكي بما بين نقطة وثلاث نقاط مئوية في عام 2012 وأن تتيح نحو مليون فرصة عمل وتخفض معدل البطالة بنحو نصف نقطة مئوية.

المصدر: : رويترز

ارتفاع الصادرات الصينية 24.5% في أغسطس

قالت إدارة الجمارك الصينية يوم السبت إن صادرات الصين زادت بنسبة 24.5 بالمائة في أغسطس عنها قبل عام وذلك أسرع من نمو بلغت نسبته 20.4 بالمائة في يوليو. وارتفعت الواردات 30.2 على أساس سنوي في أغسطس. وبهذا تكون الصين قد حققت فائضا تجاريا قدره 17.8 مليار دولار في أغسطس مقارنة مع 31.5 مليار دولار في يوليو. كان متوسط توقعات اقتصاديين استطلعت رويترز أن تزيد الصادرات 21.6 بالمائة والواردات 21.5 بالمائة ليتحقق فائض تجاري قدره 25.1 مليار دولار

المصدر: : رويترز

11 سبتمبر 2011

الثماني ترفع دعمها المالي للربيع العربي إلى 38 مليار دولار

أبلغ مصدر بمجموعة الثماني رويترز أن وزراء مالية دول المجموعة المجتمعين في جنوب فرنسا سيتعهدون يوم السبت بتقديم 38 مليار دولار إلى تونس ومصر والمغرب والأردن على مدى 2011 إلى 2013. وسيقوم الوزراء وكبار المسئولين من الاقتصادات السبع الرئيسية زائد روسيا بتوسيع نطاق الدعم الذي أعلن عنه لمصر وتونس خلال قمة عقدت بمدينة دوفيل بشمال فرنسا في مايو ليشمل المغرب والأردن أيضا. ويهدف التمويل إلى دعم جهود الإصلاح في أعقاب انتفاضات الربيع العربي وسيضاف إلى أي تمويل قد يتاح من صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن تحذر المؤسسات المالية الدولية المشاركة في محادثات مجموعة الثماني من التحديات التي تواجه دول الربيع العربي إذ تحاول تدبير التمويل الأجنبي في ظل مخاطر عالية وضغوط اجتماعية ومالية في بيئاتها المحلية. وقال مصدر مطلع إن من المرجح أن يدعو المسئولون إلى فتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات والقوى العاملة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتفادي الاعتماد على المساعدات والمساهمة في تعزيز القطاع الخاص. ويأتي اجتماع الثماني اثر انتهاء اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع في مدينة مرسيليا على ساحل البحر المتوسط أمس الجمعة والذي تعهد برد فعل منسق على تعثر التعافي الاقتصادي العالمي لكنه لم يذكر تفاصيل كافية لتهدئة مخاوف الأسواق المالية. كانت مبادرة دوفيل قد تأسست تحت الرئاسة الفرنسية لمجموعة الثماني بهدف مساعدة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شهدت انتفاضات شعبية على تبني إصلاحات ديمقراطية عن طريق جعل المساعدات والقروض التنموية مشروطة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. ويأخذ معظم التمويل شكل قروض بدلا من منح مباشرة وتقدمها مجموعة الثماني والدول العربية والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الإطراف مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومقرضون آخرون. ومن المقرر أن يعتمد مسئولو مجموعة الثماني مبادرة دوفيل الموسعة في وقت لاحق اليوم بعد مناقشة التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول أطاحت بحكام مستبدين مثل تونس ومصر.

المصدر: : رويترز

الناتج المحلي للفرد في قطر يتجاوز 100ألف دولار بحلول 2012

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطر بنسبة 30%خلال عام 2010ليصل إلى 463 مليار ريال (127 مليار دولار)، طبقاً لما ورد في تقرير "قطر - نظرة اقتصادية" الذي سيصدر عن QNB Capitalهذا الشهر. وبهذا يحتل الاقتصاد القطري المركز الرابع في ترتيب الاقتصاديات الخليجية حيث يمثل 12% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (الشكل1). وحيث إن عدد سكان قطر قليل نسبياً لذلك تعتبر أغنى دولة في منطقة مجلس التعاون الخليجي نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ 75 ألف دولار في 2010. ويتوقع تقرير QNB Capitalأن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى حوالي 109 آلاف دولار في عام 2012 بدعم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج. وأخذت قطر موقع لوكسمبورغ في عام 2010 كأعلى دولة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد بحساب مكافئ القوة الشرائية (وهو مقياس لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس القوة الشرائية للعملات المحلية وليس سعر صرف العملات) ليصل إلى 88,559 دولار للفرد (الشكل1). واحتلت قطر المركز الثالث على مستوى العالم بعد النرويج ولوكسمبورغ من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد على أساس سعر صرف العملة في 2010. ويوضح تقرير "قطر - نظرة اقتصادية" أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية جاء نتيجة للنمو في صادرات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعار الطاقة. وقد ارتفع متوسط سعر النفط القطري بمعدل 25% من 62 دولاراً للبرميل في 2009 إلى 78 دولاراً للبرميل في 2010. ويرى تقرير QNB Capitalأن هذا الارتفاع تزامن مع توسعات في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ما كان له دور فعّال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 30% في 2010. واستمر النمو القوي في الاقتصاد القطري خلال الربع الأول من 2011 حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 12% من 126 مليار ريال (35 مليار دولار) في الربع الأخير من عام 2010 إلى 142 مليار ريال (39 مليار دولار) في الربع الأول من العام الحالي. كما وصل متوسط سعر النفط القطري (متوسط سعر نفط دخان ومارين) خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2011 إلى 108 دولارات للبرميل. ويتوقع تقرير QNBCapitalأن تتراجع أسعار النفط قليلاً خلال الفترة المتبقية من العام حيث سيؤدي ضعف الأداء الاقتصادي العالمي إلى انخفاض الطلب. لذلك من المتوقع أن يصل متوسط سعر النفط القطري إلى 105 دولارات للبرميل على مدار العام الجاري، ومن ثم يتراجع إلى 100 دولار للبرميل في 2012.

المصدر: : الراية القطرية

عجز ميزان المدفوعات المصري 9.2 مليار دولار في 2010-2011

قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط نقلا عن بيان للبنك المركزي المصري إن مصر سجلت عجزا في ميزان المدفوعات بلغ 9.2 مليار دولار في السنة المالية 2010-2011 مقارنة مع فائض قدره 3.4 مليار دولار قبل عام من ذلك. وتراجع عجز ميزان المعاملات الجارية 35.9 بالمائة إلى 2.8 مليار دولار في العام ذاته. وقال البيان إن تراجع ميزان المدفوعات أثر على الاحتياطيات الأجنبية للبنك. وتراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية لمصر إلى 25.01 مليار دولار في أغسطس من 36 مليار دولار في نهاية ديسمبر. ويقول البنك إن السحب من الاحتياطيات كان إجراء مؤقتا لتغطية عجز ميزان المدفوعات إلى أن ينتعش الاقتصاد. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر 67.6 بالمائة إلى 2.2 مليار دولار من 8ر6 مليار دولار في السنة السابقة. وهوت إيرادات السياحة 47.5 بالمائة في النصف الثاني من العام لتصل إلى 3.6 مليار دولار من 6.9 مليار دولار في النصف الأول. وتبدأ السنة المالية لمصر في أول يوليو.

المصدر: : وكالة أنباء الشرق الاوسط

الوحدة رجحت تسجيل 3.3٪ العام الجاري :الإكونومست: نمو اقتصاد الإمارات 5.2٪ بين 2012-2015

توقعت وحدة الإكونومست انتلجانس بزنس أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات 3.3% في 2011. مضيفة أنه سيعاود ارتفاع نموه إلى 5.2% في الفترة الواقعة بين 2012-2015، على أن يتخذ منحى أكثر قوة بين عامي 2014-2015، عندما يؤدي استكمال بعض مشاريع البنى الأساسية إلى تعزيز الصادرات غير النفطية بصورة قوية. وأضافت أن إنتاج البترول سيزداد بصورة ملموسة بين عامي 2014-2015، ليصل إلى 2.8 مليون برميل يوميا في 2015، والذي سيعزز بقوة الناتج المحلي الإجمالي. منحت وحدة الإكونومست انتلجانس المخاطر السيادية للإمارات تصنيف BB، مع تقدير مستقر. مشيرة في تقريرها للرؤية الاقتصادية للإمارات في شهر سبتمبر، إلى أن الدولة ستواصل اعتمدها على القطاع النفطي، الذي سيظل المحرك الرئيسي للنمو خلال فترة التوقع. وقالت إن أبوظبي ستمضي قدما في برنامجها التنويعي من خلال الاستثمار بكثافة في البنية التحتية، والصناعة والخدمات. ومن الأمثلة التي ساقتها الوحدة الاقتصادية على ذلك المنطقة المالية الجديدة في أبوظبي في جزيرة الصوة، التي تتأهب الإمارة لإطلاقها نهاية العام الجاري. وقالت توقعت وحدة الإكونومست انتلجانس بزنس: علاوة على ذلك فإن ثقة المستثمرين بدبي تعززت بصورة كبيرة نتيجة لتوصل الكيانات المرتبطة بالحكومة إلى اتفاقيات إعادة هيكلة مع مقرضيها، وبفضل المكانة التي اكتسبتها الإمارات كوجهة استثمارية آمنة في غمرة الأحداث المحيطة بالمنطقة. وأضافت الإكونومست انتلجانس أن دبي ستواصل جهودها في تعزيز قطاعات مهمة مثل التجارة والسياحة.

المصدر: : البيان

مصرفيون يدعون إلى خفض فائدة قروض دعم السيولة

دعا مسئولون مصرفيون إلى تخفيض أسعار الفائدة على قروض دعم السيولة التي حصلت عليها معظم البنوك الوطنية بموجب قرار الحكومة في أكتوبر 2008 في خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصادات الإقليمية كخطوة احترازية لأي خلل في ميزان السيولة لدى البنوك العاملة بالدولة تأثرا بالأزمة المالية العالمية. وقالوا إن هذه الدعوة مجرد رجاء من الحكومة التي اعتاد القطاع المصرفي على الحصول على المساندة والدعم منها بشكل مستمر. موضحين أن هناك عقوداً مبرمة بين الحكومة ممثلة في وزارة المالية وكل بنك على حده بأسعار الفائدة المحددة لمدة 7 سنوات. والمطلوب القيام بإجراء لتقديم مساعدة إضافية من الحكومة للبنوك حتى تتمكن من تقليل تكلفة الودائع لديها. وبالتالي التمكن من تقديم قروض بأسعار منخفضة تلبية لطلب المصرف المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على الإقراض لتخفيف الأعباء عن كاهل المقترضين خصوصا من شريحة رجال الإعمال والتجار في الدولة.

المصدر: : البيان

أرباح المصارف الإسلامية في الدولة تنمو 29% إلى 1,6 مليار درهم

ارتفعت موجودات المصارف الإسلامية الإماراتية المدرجة في الأسواق المالية إلى 243,5 مليار درهم بنهاية النصف الأول من العام 2011، مقارنة مع 217,8 مليار درهم بنهاية ديسمبر من العام 2011، بنمو قدره 11,7%، بحسب النتائج المالية لهذه المصارف. وقفزت أرباح المصارف الخمسة التي تضم مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي والشارقة الإسلامي ومصرف عجمان، بنسبة 29,3% خلال النصف الأول من 2011، بعد إن بلغت 1,63 مليار درهم، مقارنة مع 1,26 مليار درهم في الفترة ذاتها من العام الماضي 2010. وأظهرت النتائج "النصفية المجمعة" للبنوك الخمسة، تسجيل نمو قدره 8,8% في الودائع بعد ان وصلت الى 165,2 مليار درهم، مقارنة مع 151,8 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الماضي. وتعمل في الإمارات ثمانية مصارف اسلامية، خمسة منها مدرجة في سوقي ابوظبي ودبي الماليين، في حين توجد ثلاثة مصارف أخرى هي بنك نور الإسلامي ومصرف الهلال ومصرف دبي، غير مدرجة بالأسواق المالية. وأظهرت البيانات المالية للمصارف الإسلامية الخمسة، أداء جيدا خلال الربع الثاني من العام الحالي سواء على صعيد الربحية أو الإيرادات التشغيلية، الأمر الذي ساهم في تعزيز نتائجها للنصف الأول من العام، بالإضافة إلى تسجيل مصرف عجمان المدرج بسوق دبي المالي أول إرباح ربعيه له منذ تأسيسه، الأمر الذي وضعه على طريق الربحية. وبحسب النتائج فقد سجلت مجموعة مصرف ابوظبي الإسلامي اعلي صافي إرباح خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 619,8 مليون درهم، مقابل 594,9 مليون درهم في النصف الأول عام 2010، وبزيادة 4,2%، وجاءت هذه النتائج على الرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان والاستثمار بنسبة 64,9%

المصدر: : الاتحاد

التضخم في أبوظبي يرتفع بنسبة 2.4 بالمائة خلال 8 أشهر من عام 2011

أصدر مركز الإحصاء - أبوظبي تقريره الدوري حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في إمارة أبوظبي حيث يقدم هذا التقرير تحليلاً لنتائج حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأشهر الثمانية الأولى عامة وشهر أغسطس من العام الحالي خاصة وذلك بأساس عام 2007 بالإضافة إلى نتائج حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب مستوى رفاه الأسرة ونوعها . وأعلن المركز أن متوسط الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2011 بلغ 2.4 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 .. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر أغسطس من عام 2011 بنسبة 1.6 بالمائة مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 فيما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر أغسطس 2011 بنسبة 0.1 بالمائة مقارنة بالرقم القياسي لشهر يوليو 2011.

المصدر: : وام

الضرائب غير المباشرة

تعني الضرائب غير المباشرة ، تلك الضرائب التي تفرض على واقعة التداول والإنفاق ، أو هي تلك الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة بمناسبة تداول المال أو أنفاقه أو أي واقعة قانونية أخرى ، ومثالها الضرائب الجمركية والضرائب على المبيعات .

مزايا الضرائب غير المباشرة فهي :

سهولة تحملها ، إذ أن المكلف لا يحس بعبئها لأنها أقل ظهوراً عليه من الضرائب المباشرة ، فمن يدفعها لا يشعر بها ، وإن شعر بها فانه يجهل مقدارها ، لأنها تندمج في ثمن السلعة أو الخدمة التي يشتريها .

مرونة حصيلتها ، إذ أنها تتغير بطريقة مباشرة وسريعة تبعاً لتغير الحالة الاقتصادية ، ففي فترات الازدهار تزداد معدلات الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد وعلى أثرها ترتفع حصيلة الضريبة ، ويتحقق العكس في فترات الكساد .

وفرة حصيلتها وغزارتها ، لأنها تفرض على معظم السلع والخدمات والتصرفات ، وبالتالي يشترك بدفعها جميع أفراد المجتمع على اختلاف طبقاتهم لذلك فان عملية تحصيل هذه الضريبة تكون مستمرة على مدار السنة .

يدفعها المكلف باختياره ، فهو يدفعها عندما يقدم على شراء السلعة أو الخدمة المعنية ، وبالتالي يستطيع التقليل منها ، من خلال إنقاص الكميات التي يستهلكها من السلع والخدمات المفروضة عليها الضريبة أو باستهلاك سلع أخرى مفروضة عليها ضريبة منخفضة .

يمكن استخدامها في تحديد أنماط الاستهلاك التي تتفق والمصلحة العامة ، ففي الدول النامية ، حيث تتطلب المصلحة العامة عدم الإسراف في الاستهلاك وبخاصة بالنسبة للسلع الكمالية ، لذلك يتم رفع الضريبة على السلع غير المرغوب فيها أو الكمالية للحد من استهلاكها .

أنواع الضرائب غير المباشرة :

لقد تم تعريف الضرائب غير المباشرة في أدبيات المالية العامة على أنها تلك الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة – الدخل ورأس المال – وليس على وجود الثروة ، ومنها ما يفرض على الإنفاق والاستهلاك أو التداول . والضرائب على الإنفاق هي تلك التي تفرض على تداول واستعمال الدخل أو على أوجه وطرق إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ويفضل البعض تسمية هذا النوع من الضرائب باسم الضرائب الاستهلاكية (Consumption Taxes) أو الضرائب على السلع (Commodity Taxes) ، ولما كانت هذه الضرائب قد تصيب السلع حال إنتاجها أو حال تداولها بين البائعين والمشترين ، لذلك فقد فُرضت هذه السلع تحت مسميات مختلفة مثل الضرائب على المبيعات (Sales Tax) ، الضريبة على المشتريات (Purchase Tax) ، والضريبة على الاستعمال (Use Tax) . ومن أهم ميزات الضرائب غير المباشرة بأنواعها هو وفرة حصيلتها وسهولة ربطاها و تحصيلها ، وبحسب ما ورد في أدبيات المالية العامة ، فقد ميز الكُتّاب والمؤلفون في نطاق الضرائب على الإنفاق بين ثلاثة أنواع من الضرائب :

1 : الضرائب على تداول رأس المال :

تفرض هذه الضريبة على واقعة انتقال حقوق الثروات وتداولها وغيرها من التصرفات القانونية التي تكون الأموال محلاً لها ، كقيام الفرد بشراء عقارات أو بعض التصرفات بأموال منقولة . فجميع التصرفات القانونية للأفراد من بيع وإيجار وهبات ووصايا والتي تؤدي إلى انتقال الأموال والثروة من شخص إلى شخص آخر تخضع لضريبة تسمى الضريبة على التداول .

ويتضح مما سبق أن الضرائب على التداول تشكل الوسيلة الرئيسية التي تصل بها الإدارة الضريبية إلى أموال الأشخاص التي يتصرفون بها ، ومن الأمثلة عليها رسوم التسجيل العقاري ، والرسوم القضائية ، ورسوم نقل ملكية الآليات والسيارات ورسوم الدمغة ، وعادة ما يطلق على هذا النوع من الضرائب رسماً ، لكن اختلاف البعض في وجهات نظرهم من حيث تكييف هذه الضرائب رسوماً تُعد من الناحية الفنية غير سليمة ، ذلك لأنها تفرض في الأنظمة الحديثة بصورة تتناسب مع الوعاء الخاضع لها ، ولا علاقة لها بتكاليف الخدمة التي تؤديها الدولة . كما أنه لا يُراعى في تحديدها مقدار المنفعة التي تعود على الفرد .

2 : الضرائب على الاستهلاك وعلى الإنتاج :

تسمى هذه الضريبة أيضاً بالضريبة على رقم الأعمال ، لأنها تفرض على جميع العمليات التي تمر بها السلعة في مراحل الإنتاج والتوزيع ، ومن أمثلتها الضريبة العامة على المبيعات ، ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة الشراء ، وضريبة الاستهلاك وفى جميع الأحوال فإن المستهلك النهائي هو الذي يتحملها . ومثل هذه الضرائب قد تفرض على الإنتاج المحلي ، على صفقة واحدة سواء أكانت صفقة سلعية أو خدماتية . وهناك عدة صور قد تفرض من خلالها الضرائب على الاستهلاك وعلى الإنتاج ، وقد تأخذ إحدى الصور الثلاث ، الضريبة على مرحلة واحدة ، أو الضريبة التراكمية على عدة مراحل ، وأخيراً الضريبة على القيمة المضافة .

أ – الضريبة على مرحلة واحدة :

قد تفرض الضريبة على السلع عند خروجها من آخر مراحلها الإنتاجية حيث تصبح سلعة تامة الصنع ، وقد تفرض الضريبة وهي تنتقل من المنتج إلى الموزع الرئيسي أو تاجر الجملة ، أو حين بيعها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة ، ومن أهم أنواعها ضريبة المبيعات (Sales Tax) أو ضريبة الشراء (Purchase Tax) ، وتفرض على السلع وخدمات محددة سواء كانت منتجة محلية أو مستوردة . وتفرض على السلع إما في مرحلة بيعها في الجملة ، ويتم وصفها على أنها (Wholesales Taxes) ، أو في مرحلة بيعها بالتجزئة وهنا يتم وصفها على أنها (Ratialsales Taxes) .

ب – الضريبة التراكمية على كافة المراحل : تسري الضريبة في هذه الحالة على كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة ، فتفرض ضريبة على قيمة السلعة عند توريدها للمصنع كمادة أولية ، ثم تفرض عليها الضريبة مرة أخرى وهي سلعة نصف مصنعة ، ثم مرة ثالثة عند انتقالها كسلعة كاملة الصنع إلى تاجر الجملة ، ومرة رابعة عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة ، مرة خامسة عند بيعها من تاجر التجزئة إلى للمستهلك . وهكذا يتكرر فرض الضريبة على القيمة الإجمالية للسلعة أو الخدمة الواحدة بعدد المراحل التي تجتازها ، وتعد الضريبة على رقم الأعمال خير مثال هذا النوع من الضرائب .

حـ – الضريبة على القيمة المضافة : تعد الضريبة على القيمة المضافة إحدى الضرائب على الإنفاق أو المبيعات أو الضرائب غير المباشرة ، والتي تفرض على المراحل كافة التي تمر بها السلعة (أو الخدمة) من المنتج إلى المستهلك النهائي لها ، ولذا فهي تفرض على مراحل إنتاج وتوزيع السلعة كافة وتأدية الخدمة واستيراد السلع من الخارج . أما العبء النقدي لهذه الضريبة فينتقل بالكامل إلى المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في سعر السلعة بمقدار كامل الضريبة ، وإن كان يعني أن المستهلك النهائي ينتقل إليه العبء إلا أن للضريبة عبئاً آخر على المتعاملين كافة في إنتاج وتوزيع وتقديم السلع والخدمات .

3 : الضرائب الجمركية :

تفرض الرسوم الجمركية على السلع وهي تخرج من الدولة ، أو وهي تدخل إليها ، أي أنها تفرض على التصدير وعلى الاستيراد . وعادة ما تختلف رسوم التصدير الجمركية عن رسوم الاستيراد الجمركية وذلك تبعاً لسياسات الدولة المتبعة في فرض الضرائب الجمركية على الاستيراد والتصدير .

" إلا أن غالبية فقهاء الفكر المالي الحديث يصنفونها كضرائب وليست رسوماً وذلك لأن الدولة تفرضها ، وتحصلها لما لها من حق السيادة على حدودها وأراضيها ، وكذلك لأنها تدر على الخزانة العامة أموالاً ضخمة ، نظراً لكثرة وتعدد أوعيتها السلعة التي تدخل الحدود . فضلاً عن أنها تستخدم كوسائل لحماية الإنتاج المحلي الوطني من نظيره المستورد ، كما تستخدم كوسيلة لحماية السلع الضارة من دخول الحدود . ولذلك فأغراضها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤهلها لأن تكون ضرائب وليست رسوماً " .

وهناك ضرائب جمركية قيمية وأخرى نوعية ، ويقصد بالضرائب القيمية أن تحدد قيمة الضريبة الجمركية لسلعة ما تبعاً لقيمة السلعة في ميناء الوصول أو ميناء التصدير . أما الضرائب النوعية فتفرض الضريبة وتقدر تبعاً للنوع أو تبعاً للوحدة أو الوزن أو القياس ، فضرائب القيمة تفرض على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة ، ويتم تحديد قيمة السلعة إما اداريا من قبل رجال الجمارك أو باعتماد القيمة الواردة في فاتورة الشراء . وعلى ضوء ذلك تحسب القيمة الجمركية بالنسبة المحددة مسبقاً لكل نوع من أنواع السلع ، ويجد الإشارة هناك إلى أن الدول النامية ومعظم الدول لا تعتمد فاتورة المنشأ لتحديد قيمة السلعة ، إلا الدول المنتسبة لاتفاقية الجات .